محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر (1990 – 2020)

Determinants of Economic Welfare in Egypt (1990 – 2020)

وليد احمد رفاعي

باحث دكتوراه – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

أحمد صبري أبو زيد

أستاذ – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

حمادة صلاح يوسف

مدرس – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

المستخلص:

استكشف هذا البحث العوامل الرئيسية التي تلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2020م . كان المتغير الأكثر أهمية في التحليل هو "مؤشر الرفاهية الاقتصادية" الذي يحدد الحالة المتصورة الحالية لرفاهية المواطنين. المتغير التابع، مؤشر الرفاهية الاقتصادية هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات مكونين مختلفين، تم جمعها وحسابها من قبل الباحث بواسطة معادلة "كاكاواني"، بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل "جيني" لتوزيع الدخل في جمهورية مصر العربية.

تماشيا مع الدراسات السابقة بخصوص موضوع الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي، لاختيار المحددات ذات التأثير المعنوي في مؤشر الرفاهية الاقتصادية من بين ما يقارب 20 محددا مقترحا، وفي الخطوة الثانية تم استخدام تحليل التكامل المشترك وفق أسلوب "إنجل – جرانجر" لاختبار العلاقة بين المحددات الخمسة المختارة ومؤشر الرفاهية الاقتصادية. تم اختيار هذه المتغيرات المستقلة الخمسة: (المستوى الصحي، مستوى التشغيل، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر) بناء على نتائج الانحدار التدريجي لتحديد أفضل توصيف لنموذج الانحدار المراد تقديره.

وفقًا للنموذج المقدر، تم العثور على محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر، بما في ذلك مستوى التشغيل ومعدل التضخم والاستثمار المحلي، ترتبط بشكل طردي مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية، في حين يرتبط معدل وفيات الرضع والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عكسي بمستوى الرفاهية. ومن بين تلك المحددات، كانت جميعها معنوية عند مستوى 5%، في حين أن الاستثمار المحلي له تأثير معنوي في مستوى الرفاهية عند مستوى دلالة 10 ٪. يشير أيضًا معامل التحديد للنموذج، إلى أن 98 ٪ من التغيرات في المتغير التابع (الرفاهية الاقتصادية) يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

الكلمات المفتاحية: الرفاهية الاقتصادية، معامل جيني، معادلة كاكاواني، المستوى الصحي، مستوى التشغيل، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانحدار التدريجي، التكامل المشترك.

Abstract:

This research explored the main factors that play a key role in determining the level of economic welfare in the Arab Republic of Egypt during the period from 1990 to 2020. The most important variable in the analysis was the "**Economic Welfare Index**" which determines the current perceived state of welfare of citizens. The dependent variable, The Economic Welfare Index (EWI) is a composite index based on the data of two different components, collected and calculated by the researcher by the Kakawani equation, including the average per capita GDP, and the Gini coefficient of income distribution in Egypt.

In line with previous studies about the subject of the study, the stepwise regression method was used to select determinants with a significant impact on the economic welfare index from approximately 20 proposed determinants, and in the second step the analysis of Co-integration according to the "Engel-Granger" method was used to test the relationship between the five selected determinants and the economic welfare index. The five independent variables were selected, are: (Health level, employment level, inflation rate, domestic and foreign direct investment) based on the results of the stepwise regression to determine the best specification of the regression model to be estimated.

According to the estimated model, determinants of economic welfare in Egypt, including the level of employment, inflation rate, and domestic investment, were found to be positive related with the Economic Welfare Index (EWI), while infant mortality and FDI are negative related to the level of welfare. Of those, all were significant at 5%, while domestic investment has a significant impact on the level of welfare at the significance level of 10%. That 98% of changes in the dependent variable (economic welfare) can be explained by the independent variables included in the model.

Keywords: economic welfare, Gini coefficient, kakawani equation, health level, employment level, inflation rate, domestic investment, foreign direct investment, stepwise regression, co-integration.

مقدمة:

تسعى الدول إلى تحقيق أقصى درجة أو مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمعاتها، والرفاهية هي الرضا والارتياح المعيشي للأفراد، أو هي الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكل وملبس ومسكن، ومستوى الرعاية الصحية، والتعليم، والترفيه، والأمن، والاستقرار. ويرى البعض أن زيادة الدخل القومي تعد مقياس حقيقي للرفاهية الاقتصادية ومدى التقدم الاجتماعي.

ولكن هذه النظرة غير صحيحة، لأن الدخل القومي لم يقصد به أبدا قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير الاقتصادية.[1]

يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش. تأخذ الرفاهية عدة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، وسوف نكتفي في هذه الدراسة بالتفسير الاقتصادي للرفاهية. لقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بأنها: "**ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية، الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية، في ضوء الإمكانات الاقتصادية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى إشباع ممكن، من كافة السلع والخدمات، لعموم أفراد المجتمع**".[2]

إن الهدف الأساس لأي مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية هو رفع المستوى المعيشي لغالبية سكان ذلك المجتمع، عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات، وتوزيع ثمرة هذه العملية بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن. رغم ذلك، ففي معظم دول العالم النامي، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان المختلفة. ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من أهم الأهداف الاجتماعية، ومحددا من أهم محددات الرفاهية.[3]

مشكلة الدراسة:

لقد اقتصرت أغلب البحوث والدراسات التي تناولت مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدول النامية على متغيرين فقط، هما: مستوى الدخل وطرقة توزيعه، أو مستوى الإنفاق الاستهلاكي، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توافر بيانات تتسم بالكفاية والكفاءة، لذلك اضطر الكثير من الباحثين إلى استخدام "معامل جيني" للتفاوت، وبتعبير آخر كلما ازداد مستوى التفاوت في توزيع الدخل كلما انخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية والعكس صحيح.[4]

إن مشكلة عدم عدالة توزيع الدخول هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث إنها ما زالت تتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية. إضافة لما تقدم، فإن استخدام مقياس إجمالي الناتج المحلي، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، كمؤشر للرفاهية الاقتصادية والمستوى المعيشي، لا يعكس التوزيع الحقيقي للدخل. طالما أن توزيع الدخول غير عادل وتشتتها كبير جدا.[5]

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في دراسة محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر. حيث يستكشف العوامل الرئيسية التي تلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية في جمهورية

مصر العربية، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2020م. وبسعى للتوصل إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات، لبيان محددات الرفاهية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة، والتي يمكن الاستفادة منها في مجال تخطيط ورسم السياسات الاقتصادية.

تساؤلات الدراسة:

ما هي المحددات الرئيسية للرفاهية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية؟

منهج الدراسة:

تماشيا مع الدراسات السابقة بخصوص موضوع الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي (Stepwise Regression)، لاختيار المحددات ذات التأثير المعنوي في مؤشر الرفاهية الاقتصادية من بين ما يقارب 20 محددا مقترحا، وفي الخطوة الثانية تم استخدام تحليل التكامل المشترك وفق أسلوب "إنجل – جرانجر" لاختبار العلاقة بين المحددات الخمسة المختارة ومؤشر الرفاهية الاقتصادية. تم اختيار هذه المتغيرات المستقلة الخمسة: (المستوى الصحي، مستوى التشغيل، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، والأجنبي المباشر) بناء على نتائج الانحدار التدريجي لتحديد أفضل توصيف لنموذج الانحدار المراد تقديره.

مكونات الدراسة:

تتألف الدراسة من قسمين، يتناول **القسم الأول**، الجانب النظري، والذي ركز على مفهوم الرفاهية ومن ثم الوسائل والطرق المستخدمة في قياس الرفاهية الاقتصادية. أما **القسم الثاني**، الذي اختص بالجانب التطبيقي، فيتضمن المعالجات الإحصائية والمعايير المستخدمة في قياس الرفاهية، وكذا النموذج القياسي الخاص بدراسة محددات الرفاهية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.

أولا: الإطار النظري للرفاهية الاقتصادية ومحدداتها:

يمكن التطرق إلى مفهوم الرفاهية من جانبين: أحدهما لغوي، والآخر اقتصادي، فمن الناحية اللغوية: تعني الرفاهية، رغد الخصب ولين العيش وسعته (ابن منظور، ب. ت: 1698).. أما من الناحية الاقتصادية: فإن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورغد العيش، وقد عرف "بيجو" الرفاهية الاقتصادية بأنها: "**ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة**".[6]

1-1- مفهوم الرفاهية الاقتصادية وطرق قياسها:

يقرر "بيجو" بأن هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهاتان الفكرتان اللتان استخدمهما "بيجو" في تحليله تقومان على فكرة **(صافي الناتج الاجتماعي)**، وهي تنطوي في الأساس على إمكان تجميع إشباع الأفراد، والفكرتان اللتان قدمهما "بيجو" هما:[7]

أ-**حجم الدخل القومي:** وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة، إذ يؤكد "بيجو" أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- **توزيع الدخل القومي:** حث "بيجو" على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل مده زمنية معينة، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، على أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة.

وعليه يمكن تعريف الرفاهية الاقتصادية على أنها: "**مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة**".[8]

إذن نقطة الارتكاز في الرفاهية الاقتصادية هي "**المستوى المعيشي**" الذي من شأنه أن يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل. وخلاصة القول، إن الرفاهية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة، وهكذا نجد أن مستوى الرفاهية يختلف من بلد إلى آخر على وفق مستوى المعيشة العام من جهة، والنظام الاجتماعي السائد من جهة أخرى، بل إنه يتفاوت في الوقت نفسه في داخل البلد الواحد من منطقة إلى أخرى، طبقا لنوع النشاط الاقتصادي زراعة أو صناعة أو تجارة.

طرق قياس الرفاهية الاقتصادية:

يتحدد مستوى الرفاهية بعدد من المتغيرات، بعضها كمي والأخر غير كمي. وبالنسبة للمتغيرات الكمية، فإنها تعتمد على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو نمط هذا الإنفاق، سواء أكان على السلع الغذائية أم غير الغذائية، ومستوى الخدمات (الصحية والترفيهية والتعليمية). وفيما يخص المتغيرات غير الكمية، فإن أهمها يتمثل بحق الإسهام باتخاذ القرارات التي تحدد علاقة الأفراد ببعضهم، كالقدرة على الاستمتاع بالدمقراطية والعدالة والطمأنينة.[9]

إن تحديد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يرتكز على معياري الدخل ودرجة عدالة توزيعه بين أفراد وفئات المجتمع، بحيث يؤمن المستوى المعيشي الكافي للفرد في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق. وهنا لا بد من تأكيد حقيقة أساسية تعد شرطا ضروريا وكافيا في آن واحد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ألا وهي عامل الاستقرار الاقتصادي، الذي يدعم عملية النهوض بالواقع المعيشي للمجتمع، وبذلك فإن جميع مقاييس التفاوت الاقتصادي للمجتمع، تستند إلى ضرورة استقرار الدخل، كمؤشر مهم في عملية قياس المستوى الحقيقي للرفاهية الاقتصادية لمجتمع ما. **لقد تعددت مقاييس الرفاهية، إلا أنه يمكن إدراج أهم المقاييس على النحو التالي:**[10]

1- مقياس الأمثلية لباريتو: Criterion of paretos optimality

أمثلية باريتو حالة افتراضية لا يمكن تطبيقها عمليا، بسبب الأسس التي تقوم عليها في تحديد مستوى الرفاهية، المتمثلة بوجود شخصين يمثلان المجتمع ووجود سلعتين فقط، وأن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، كما اعتمد "باريتو" في قياس الرفاهية على نظرية منحنيات السواء التقليدية في توضيح الأمثلية، من خلال الاستعانة بأسلوب صندوق "أدجورث"، ومضمون هذه الفرضية هو: أن توزيع الدخل المفضي للرفاهية لا يمكن الوصول إليه إلا عبر زيادة متوسط الدخل، بمعنى إن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدلات نمو السكان.[11]

2- منحنى لورنز: Lorenzs curve

يعد هذا المنحنى من أكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخداما منذ عام 1950، بسبب السهولة التي يتصف بها. وهو عبارة عن منحنى تكرار متجمع صاعد نسبي، يرتبط ارتباطا مباشرا بفكرة التوزيع التكراري التجميعي، ويقيس العلاقة بين التراكم النسبي للأسر / الأفراد، مع التراكم النسبي للدخول / الإنفاق.[12]

3- معامل جيني: Gini COEFFICIENT

هو من المؤشرات الهامة في قياس رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن سابقه بأنه يوضح درجة الرفاهية رقميا وليس بصورة بيانية. ويعتمد هذا المعامل في فكرته على "منحنى لورنز"، حيث أنه يساوي المسافة المحصورة بين "منحني لورنز" وخط التساوي، مقسوما على المساحة تحت خط التساوي، وبهذا فإن قيمة "معامل جيني" تنحصر ما بين (الصفر) في حالة التوزيع المتساوي، أي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخول أو بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية، و(الواحد الصحيح) في حالة سوء التوزيع التام، أي عندما تذهب الدخول كافه إلى وحدة واحدة فقط أي تدهور مستوى الرفاهية.

وكلما ارتفعت قيمة "معامل جيني" دل ذلك على وجود تفاوت أشد في توزيع الدخول، أي كلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك في المقابل على أن التباين في توزيع الدخول والثروات أقل والعكس صحيح.[13]

4- معامل (أناند – سن) Coefficient of Anand and sen

يعد هذا المقياس أحد المقاييس الحديثة للرفاهية الاقتصادية، فبعد عدة محاولات من قبل خبيري التنمية (اناند – سن) تكللت جهودهما عام (1999) بإيجاد صيغة متطورة لتحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية:[14]

$$A-S=\frac{\text{Log}\,\overline{Y}-\text{Log}\,y\text{min}}{\text{Log Ymin Log ymax}}$$

حيث أن:

Yi = متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد.

Ymin = دخل الكفاف أو الحد الأدنى للدخل.

Ymax = الحد الأعلى للدخل.

5- مقياس كاكواني:

لقد توصل **Kakwani** إلى تقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية باستخدام "معامل جيني" للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق، وذلك باستخدام صيغتين هما:[15]

الصيغة الأولى: $w_{S1} = M\ (1- G)$

الصيغة الثانية: $w_{S2} = M/(\ 1+ G)$

حيث أن:

W S1،W S2 = تعبر عن مستوى الرفاهية.

M = متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد أو الأسرة في المجتمع.

G = قيمة معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع.

وفيما يخص الصيغة الأولى، فأنها تعد أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق إذا كانت قيمة "معامل جيني" أقل من النصف، ويكون النموذج أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الأنفاق عندما تكون قيمة "معامل جيني" أكبر من النصف.

6- معامل كوزنتس:

يستخدم هذا المعامل في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد، وقانون حسابه في حالة التبويب العشري هو:[16]

$$D=\frac{\sum_{i-1}^{10}|di-10|}{180}$$

حيث أن:

D = قيمة معامل كوزنتس.

di = النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية i.

l di −10 l = القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي.

وتنحصر قيمة معامل كوزنتس بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما يساوي صفرا فهذا يعني أن توزيع الدخل قد وصل إلى التساوي المطلق، وعندما تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني أسوأ توزيع للدخل، لأن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة.

فكلما اقتربت قيمة "معامل كوزنتس" من الصفر كان توزيع الدخل أكثر عدالة، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح، كلما كان توزيعا أسوأ للدخل.[17]

7- معامل "ثايل": Theils Cofficient

بين الإحصائي الإنكليزي "ثايل" عام 1967 أن الرفاهية الاقتصادية يمكن أن تقاس بالاعتماد على صيغ إحصائية تناسبية توضح درجة عدالة توزيع الدخول، وذلك من خلال استخراج القيمة التقاربية للدخل الممثلة بقيمة "معامل ثايل" ومقارنتها بمتوسط دخل الفرد لتحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية. إذ كلما كان الفرق صغيرا دل على تحقق الرفاهية وعدالة توزيع الدخول والعكس صحيح، ويعتمد "ثايل" في استخراج القيمة التقاربية للدخل على الصيغة التالية:[18]

$$T = \sum q_i (\log q_i)[\frac{1}{n}]$$

حيث أن:

T = معامل ثايل للقيمة التقاربية للدخل.

n = عدد الأفراد أو العائلات أو مجموع فئات المجتمع.

qi = الدخل لمجموعة i من الأفراد.

1-2- الإطار النظري لمحددات الرفاهية الاقتصادية:

قام الباحث بمراجعة العديد من المصادر ذات العلاقة بموضوع الرفاهية الاقتصادية ومحدداتها، تمثلت في البحث من خلال قواعد بيانات الجامعات المصرية والعربية وقواعد البيانات والمواقع الدولية، وعلى إثر ذلك استطاع الباحث الحصول على عدد من الدراسات العربية والاجنبية المرتبطة بدراسة موضوع الرفاهية عموما، وإن كانت الدراسات التي اختصت بدراسة محدداتها أكثر ندرة، وتمثلت في بعض الدراسات الأجنبية فقط. بينما على صعيد الدراسات العربية لم يتمكن الباحث من الحصول على أي دراسة ذات علاقة مباشرة بدراسة محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر. **وقد كان من أهم الدراسات التي توصل إليها الباحث ما يلي:**

1) دراسة .(Teh Cheryl, 2014)[19]:

حاولت هذه الدراسة فحص آثار الدخل والصحة والحالة الوظيفية والحالة الاجتماعية على الرفاهية في ماليزيا. تمت الدراسة بناءً على الإحصائيات الرسمية التي نشرتها حكومة ماليزيا. غطت الدراسة اتجاه الرفاهية لمدة 21 عامًا، في الفترة من 1990 إلى 2010.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل الأهمية والعلاقة بين الرفاهية والمحددات المختارة. وبينت النتائج أن الدخل هو أقوى العوامل المحددة للرفاهية في ماليزيا بين القوى العاملة. إن نتائج هذه الدراسة جديرة بالملاحظة لأنها تنوّر صانعي السياسات بفهم محددات رفاهية القوى العاملة في ماليزيا.

2) **دراسة (محمد و عوده، 2014)**:[20]

هدف البحث إلى التعرف على آثار سياسة الدعم الحكومي وهل إنها قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المحدودة –والفقراء منهم بالتحديد– لتخفيف حدة التباين في مستويات الدخول، ومن جانب آخر هل إن هذه السلاسة جنت ثمارها من خلال إسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي.

توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها: 1) إن الرفاهية الاقتصادية في العراق ليست مجرد رقم نقدي، بل يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسة والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية.

3) إن الرفاهية الاقتصادية لأي بلد تقاس أما بدرجة التطور الاقتصادي أو نوعية الحياة، إلا إنه في الاقتصاد العراقي لا يمكن أن يقاس إلا بالجمع بين "معامل جيني" ومتوسط دخل الفرد، وإن وصل مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع، إلا إن هذا لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب، بل مرفه من ناحية الاستهلاك التي ترتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي.

4) **دراسة (Fleche, S., C. Smith and P. Sorsa, 2011)**:[21]

تستكشف هذه الورقة القضايا المتعلقة بتقييم الرفاهية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بناءً على استقصاءات الرضا عن الحياة المبلغ عنها ذاتياً، ومن ثم يتم اشتقاق التقديرات التجريبية لمحددات الرفاهية الشخصية.

تظهر النتائج، التي تتماشى مع الدراسات السابقة للرفاهية الشخصية، أنه (بصرف النظر عن الدخل) فإن الحالة الصحية، وعدم وجود عاطلين عن العمل، والعلاقات الاجتماعية مهمة بشكل خاص للرفاهية مع بعض الاختلافات فقط بين البلدان.

5) **دراسة (أحمد، يونس علي، 2010)**:[22]

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 بالاستعانة باستمارة الاستبيان. ومن أهم المؤشرات التي استخدمها الباحث: "منحنى لورنز" و"معامل جيني" و"معامل الاختلاف" و"مؤشر الرفاهية الاقتصادية".

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المعاملات المذكورة، حيث أن 60 % من سكان كركوك يحصلون على 38 % من إجمالي

الدخل. تم اقتراح عدد من المقترحات، من أهمها: ضرورة التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة، وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.

6) **دراسة (الجيوسي، أحمد موسى، 2010):**[23]

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الآثار المختلفة للعولمة في الرفاهية الاقتصادية. تبنت الدراسة بعض المؤشرات الدالة على مستويات الرفاهية، وتمثلت في: مستويات المعيشة، ومعدلات التشغيل، وأنماط توزيع الدخول، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات التعليم والصحة، والتأثيرات البيئية، ومستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

افترضت الدراسة أن الآثار السلبية للعولمة تفوق الآثار الإيجابية لها، وأن مستوى الرفاهية قد تراجع بسبب العولمة وأجهزتها. وفي معرض إجابتها على هذه الفرضية، كشفت الدراسة عن مدى التراجع والخلل الذي أصاب مستويات الرفاهية، وتوصلت إلى اقتناعات بأن العولمة لم تفلح في تحقيق ما وعدت به شعوب العالم عامة، وشعوب العالم الثالث خاصة، من رخاء ورفاهية اقتصادية.

7) **دراسة (الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، 2005):**[24]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الدخل والإنفاق الاستهلاكي السائدة في المجتمع النائي من إقليم الجنوب في الأردن، **وقياس مستوى الرفاهية، من خلال قياس عدالة توزيع الدخل وفجوة الفقر بين فئات المجتمع.** ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها 203 أسرة من بين 660 أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في (11) قرية تابعة لإقليم الجنوب. وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية.

توصلت الدراسة إلى أن الفارق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الدخل قد يكون مرده جزئياً إلى الفارق بينها في نوع العمل وليس في معدل العمل (التشغيل) أولاً، وفي حيازة الممتلكات ثانياً، وفي الرواتب التقاعدية ثالثاً. وفي النهاية وضعت الدراسة إستراتيجية لتصور الحد من الفقر وتقليل التفاوت في الدخول من خلال توليد الدخل عن طريق العمل.

ثانيا: واقع الرفاهية الاقتصادية ومحدداتها في مصر:

إن دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع، أحد أهم المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة. وذلك لأن رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعيشي والاقتصادي. وتأسيسا على ذلك، فإن مستوى الرفاهية الاقتصادية ما هو إلا دالة لعدة متغيرات، لعل من أهمها: "متوسط الدخل الفردي". وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات على وضعها، زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.[25]

جدول (1): تقدير الرفاهية الاقتصادية وفق مقياس "كاكاواني"

Year	GDP	GINI	EWI
1990	11195.25	32.0	7612.772
1991	11004.88	31.0	7593.367
1992	11251.38	31.0	7763.455
1993	11343.46	31.0	7826.986
1994	11563.89	31.0	7979.083
1995	11931.98	30.1	8340.451
1996	12227.47	31.0	8436.950
1997	12661.60	31.0	8736.507
1998	13124.13	31.0	9055.651
1999	13737.53	32.8	9231.619
2000	14269.82	31.0	9846.179
2001	14500.30	31.0	10005.21
2002	14568.07	31.0	10051.97
2003	14750.48	31.0	10177.83
2004	15148.52	31.8	10331.29
2005	15456.48	31.0	10664.97
2006	16222.52	31.0	11193.54
2007	17071.33	31.0	11779.22
2008	18067.81	31.1	12448.72
2009	18468.13	31.0	12743.01
2010	18783.57	30.2	13110.93
2011	18971.71	31.0	13090.48
2012	18672.18	28.3	13387.95
2013	18955.10	31.0	13079.02
2014	19081.78	31.0	13166.43
2015	19601.58	31.8	13368.28
2016	19939.90	31.0	13758.53
2017	20525.34	31.5	14059.86
2018	21311.65	31.0	14704.59
2019	21655.62	31.0	14941.95

– **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات ومؤشرات البنك الدولي.**

2-1- صياغة وتقدير النموذج القياسي:

توصيف المتغيرات:

أ – **المتغيرات التابعة:** وتشمل المؤشرات المستخدمة في قياس الرفاهية الاقتصادية:

المتغير الأكثر أهمية في التحليل هو **مؤشر الرفاهية الاقتصادية** الذي يحدد الحالة المتصورة الحالية لرفاهية المواطنين. المتغير التابع، مؤشر الرفاهية الاقتصادية (EWI) هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات مكونين مختلفين، تم جمعها وحسابها بواسطة معادلة "كاكاواني" السابق الإشارة إليها، بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل جيني لتوزيع الدخل في مصر.

ب – **المتغيرات المستقلة:** وتشمل المؤشرات المقترحة كمحددات للرفاهية الاقتصادية:

- IMR = معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي).. يشير معدل وفيات الرضع إلى عدد وفيات الأطفال الرضع قبل بلوغهم عمر سنة لكل 1000 مولود حي في سنة معينة.
- TLF = معدل المشاركة في القوى العاملة، (% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عاماً وما فوقها).. وهو نسبة السكان من عمر 15 عاماً فأكبر النشطين اقتصادياً.
- CPI = التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا).. يعكس لتغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات.
- INV= إجمالي الاستثمار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي).. تتبع مفاهيم وتعريفات وتصنيفات نظام 1993 وتقييم الناتج المحلي الإجمالي للحسابات القومية لعام 2008: أسعار السوق.
- FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر، (% من إجمالي الناتج المحلي).. هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

صياغة النموذج:

$$EWI = \beta_0 + \beta_1 IMR + \beta_2 TLF + \beta_3 CPI + \beta_4 INV + B_5 FDI + U_t$$

تجميع وإعداد البيانات:

من أجل مطابقة المعلومات والإحصائيات للمتغيرات، تم استخدام البيانات عن الفترة من 1990 إلى 2020. ولضمان المقارنة الفعالة لهذه المتغيرات، تم استخدام المتغيرات من مصدر واحد وهو قاعدة بيانات ومؤشرات البنك الدولي. وقد تم حساب المتغير التابع (مؤشر الرفاهية الاقتصادية) من قبل الباحث، وذلك وفق معادلة "كاكاواني"، وتم إجراء التعديلات على البيانات لتتكيف مع أهداف الدراسة.

الأساليب القياسية المستخدمة:

لغرض بحث محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر، استخدمنا بيانات سنوية، عن الفترة (1990–2020). وتماشيا مع الدراسات السابقة بخصوص موضوع الدراسة، والتي كان لها الدور البارز في تكوين الإطار النظري والتحليلي لهذه الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي (Stepwise Regression)، لاختيار المحددات ذات التأثير المعنوي في مؤشر الرفاهية من بين ما يقارب 20 محددا مقترحا.

في الخطوة الثانية تم استخدام أسلوب تحليل التكامل المشترك وفق منهجية "إنجل–جرانجر" لاختبار العلاقة بين المحددات الخمسة المختارة ومؤشر الرفاهية الاقتصادية. فمن بين جميع المؤشرات الهامة في تحديد الرفاهية الاقتصادية، تم اختيار هذه المتغيرات المستقلة الخمسة بناء على نتائج الانحدار التدريجي لتحديد أفضل توصيف للنموذج المراد تقديره.

يتمثل دور التحليل القياسي المستخدم في هذا الفصل في فهم قوة المتغيرات المختارة في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية في مصر. إلى جانب ذلك، يحاول التحليل أيضًا اختبار ما إذا كانت النتائج التجريبية التي سيتم الحصول عليها في مصر تتفق مع الدراسات السابقة التي أجريت في بعض الدول. وبالنظر لعدم وجود دراسات تجريبية متعمقة حول الرفاهية ومحدداتها في مصر، فإن المتغيرات المستقلة المختارة تستند إلى الدراسات السابقة التي أجريت في بلدان أخرى، وإلى نتائج استخدام أسلوب "الانحدار التدريجي".

2-2- عرض النتائج:

جدول (2): نتائج التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية للمتغيرات:

	EWI	IMR	TLF	CPI	INV	FDI
Mean	10672.87	35.21786	47.20725	10.06975	18.94614	2.313249
Median	10254.56	31.50000	46.64900	9.737747	18.72050	1.360553
Maximum	14059.86	62.90000	50.01300	29.50193	28.48700	9.343527
Minimum	7593.367	18.80000	44.84000	2.269757	13.64300	-0.204532
Std. Dev.	2209.293	13.56196	1.489432	6.159662	4.016556	2.399696
Skewness	0.060022	0.618132	0.344057	1.130372	0.931240	1.826989
Kurtosis	1.530217	2.135334	2.041680	4.685276	3.235475	5.486830
Jarque-Bera	2.537117	2.655330	1.623859	9.276302	4.111663	22.79185
Probability	0.281237	0.265096	0.444001	0.009676	0.127986	0.000011
Sum	298840.3	986.1000	1321.803	281.9529	530.4920	64.77097
Sum Sq. Dev.	1.32E+08	4966.021	59.89698	1024.419	435.5835	155.4806

جدول (3): السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج:

Years	IMR	TLF	CPI	INV	FDI	Years	IMR	TLF	CPI	INV	FDI
1990	62.9	46.58500	16.75637	27.413	1.707814	2004	30.8	46.06900	11.27062	19.194	1.589571
1991	60.2	46.66200	19.74854	20.141	0.676691	2005	29.6	46.55600	4.869397	21.205	5.993819
1992	57.6	46.61100	13.63742	17.298	1.096617	2006	28.4	46.99500	7.644526	23.104	9.343527
1993	55.0	46.63600	12.08979	15.439	1.058425	2007	27.3	48.09600	9.318969	27.510	8.873538
1994	52.2	47.59600	8.154231	15.760	2.420133	2008	26.2	47.99200	18.31683	28.487	5.831413
1995	49.5	46.42900	15.74223	16.317	0.994028	2009	25.2	48.66200	11.76350	21.895	3.551442
1996	46.7	45.91700	7.187104	15.754	0.940415	2010	24.3	49.18100	11.26519	21.298	2.917287
1997	44.1	45.38300	4.625606	18.845	1.135376	2011	23.3	48.97500	10.05392	17.084	-0.204532
1998	41.6	44.84000	3.872575	20.285	1.268437	2012	22.4	49.42300	7.118156	16.027	1.001422
1999	39.4	46.34000	3.079499	19.788	1.174393	2013	21.6	49.97600	9.421577	14.212	1.452668
2000	37.3	46.10800	2.683805	18.596	1.236997	2014	20.9	50.01300	10.14457	13.643	1.509575
2001	35.4	45.60700	2.269757	17.366	0.522267	2015	20.1	48.34900	10.36207	14.289	2.081527
2002	33.7	45.09500	2.737239	19.908	0.736363	2016	19.4	48.12200	13.80967	15.040	2.435002
2003	32.2	45.57700	4.507776	19.320	0.286284	2017	18.8	48.00800	29.50193	15.274	3.140471

❖ نتائج تقدير نموذج الإنحدار المتعدد:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMR	-139.8814	5.813793	-24.06026	0.0000
TLF	340.5556	54.30992	6.270596	0.0000
CPI	49.07847	10.57112	4.642693	0.0001
INV	36.72784	19.65300	1.868815	0.0750
FDI	-77.36636	34.02764	-2.273633	0.0331
C	-1488.594	2715.143	-0.548256	0.5890

وتصبح معادلة الإنحدار المقدرة على الشكل التالي:

EWI = − 1488.59 −139.88*IMR + 340.55*TLF + 49.08*CPI + 36.73*INV − 77.37*FDI.

❖ فحص مشاكل نموذج الانحدار:

1- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: يتم الكشف عنها بواسطة حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

Correlations[a]

		IMR	TLF	CPI	INV	FDI
IMR	Pearson Correlation	1	-.612**	.014	.108	-.311
	Sig. (2-tailed)		.001	.943	.584	.108
TLF	Pearson Correlation	-.612**	1	.357	-.197	.186
	Sig. (2-tailed)	.001		.063	.314	.342
CPI	Pearson Correlation	.014	.357	1	.064	.123
	Sig. (2-tailed)	.943	.063		.747	.534
INV	Pearson Correlation	.108	-.197	.064	1	.594**
	Sig. (2-tailed)	.584	.314	.747		.001
FDI	Pearson Correlation	-.311	.186	.123	.594**	1
	Sig. (2-tailed)	.108	.342	.534	.001	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

a. Listwise N=28

يتضح من بيانات الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج كانت أقل من 0.80.. وهذا يدل على: **عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الانحدار المقدر.**

2- مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:

تحدث عندما يكون تباين أخطاء البواقي المقدرة من نموذج الانحدار غير ثابت أو غير متساوي.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.463268	Prob. F(5,22)	0.7993
Obs*R-squared	2.667239	Prob. Chi-Square(5)	0.7511
Scaled explained SS	1.647095	Prob. Chi-Square(5)	0.8955

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.386548	Prob. F(5,22)	0.8526
Obs*R-squared	2.261202	Prob. Chi-Square(5)	0.8119
Scaled explained SS	1.396356	Prob. Chi-Square(5)	0.9247

يتضح من نتائج الاختبارين معا أن مستوى معنوية الاختبار كان دائما أكبر من 0.05.. مما يعني قبول الفرض العدم الذي ينص على "تجانس تباين الأخطاء المقدرة".. ونستنتج من ذلك: **عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء في نموذج الانحدار المقدر**.

3- مشكلة الارتباط الذاتي:

تحدث عندما ترتبط قيم البواقي المقدرة من نموذج الانحدار ببعضها البعض عبر الزمن

R-squared	0.984992	Mean dependent var	10672.87
Adjusted R-squared	0.981581	S.D. dependent var	2209.293
S.E. of regression	299.8348	Akaike info criterion	14.43175
Sum squared resid	1977820.	Schwarz criterion	14.71722
Log likelihood	-196.0445	Hannan-Quinn criter.	14.51902
F-statistic	288.7814	Durbin-Watson stat	1.595570
Prob(F-statistic)	0.000000		

يتضح من نتائج التقدير أن قيمة إحصائية دوربن – واتسون المحسوبة تساوي 1.59.. وبالكشف في جدول إحصائيات دوربن – واتسون عن قيمة كل من du و dl نجد أن: dl = 1.028، du = 1.850.. وبهذا تكون قيمة الاحصائية المقدرة تقع بين قيمة dl وقيمة du.. ونستنتج من ذلك أنه: **لا يمكن اتخاذ قرار بوجود أو عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.772580	Prob. F(1,21)	0.3894
Obs*R-squared	0.993554	Prob. Chi-Square(1)	0.3189

تم الاستعانة باختبار LM Test ويتضح من نتائج الاختبار أن مستوى المعنوية كان دائما أكبر من 0.05.. مما يعني قبول الفرض العدم الذي ينص على "عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي المقدرة".. ونستنتج من ذلك: **عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر**.

الاستقرارية (السكون): اختبارات نتائج

يوضح **جدول (4)** النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين عند المستوى، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%. ومن خلال نتائج الاختبارات، يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي، (باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ *Mackinnon*) وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من5 %.

جدول (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى:

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	At Level						
		EWI	CPI	FDI	IMR	INV	TLF
With Constant	t-Statistic	0.0525	-1.2509	-2.1055	-10.8231	-2.6597	-1.1337
	Prob.	***0.9556***	***0.6369***	***0.2441***	***0.0000***	***0.0941***	***0.6873***
		n0	n0	n0	***	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3707	-0.9766	-2.1753	-1.3317	-2.5761	-1.7909
	Prob.	***0.3852***	***0.9309***	***0.4834***	***0.8577***	***0.2928***	***0.6810***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.2876	-0.1976	-1.4203	-20.2152	-1.2459	0.3656
	Prob.	***1.0000***	***0.6057***	***0.1415***	***0.0000***	***0.1902***	***0.7831***
		n0	n0	n0	***	n0	n0

يوضح **الجدول (5)** النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق الأولى، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%. تُشير النتائج إلى أن السلاسل الزمنية المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، (وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ *Mackinnon*)، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من5 %. ***أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات "متكاملة من الدرجة الأولى"***.

جدول (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند الفروق الأولى:

	At First Difference						
		d(EWI)	d(CPI)	d(FDI)	d(IMR)	d(INV)	d(TLF)
With Constant	t-Statistic	-3.9053	-4.9550	-3.3123	-0.4952	-4.4462	-4.6214
	Prob.	***0.0063***	***0.0005***	***0.0247***	***0.8770***	***0.0017***	***0.0011***
		***	***	**	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8154	-5.8102	-3.2467	-1.6730	-4.2912	-4.5256
	Prob.	***0.0319***	***0.0004***	***0.0976***	***0.7342***	***0.0115***	***0.0069***
		**	***	*	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9438	-5.0563	-3.3704	-2.8234	-4.5848	-4.6919
	Prob.	***0.0511***	***0.0000***	***0.0016***	***0.0066***	***0.0001***	***0.0000***
		*	***	***	***	***	***

وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة "انجل – جرانجر":

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى، ولكنها ساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من "**أنجل – جرانجر**" إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة. **وبالتالي فإنه يُمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد.**

1/2: نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وإجراء الانحدار بين المحددات المقترحة ومؤشر الرفاهية الاقتصادية تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية:

EWI = – 1488.59 –139.88*IMR + 340.55*TLF + 49.08*CPI + 36.73*INV – 77.37*FDI.

وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم استخدام عدة أدوات إحصائية لاختبار سكون البواقي.

2/2: نتائج دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير:

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، سيكون انطلاقا من بواقي التقدير ε_t ، وعلينا أن نتأكد من أن هذه الأخيرة مستقرة، ولهذا الغرض قمنا بفحص بواقي المعادلة المقدرة، واستخدمنا اختباري ديكي – فوللر الموسع، وفيليب – بيرون.

حيث يتبين من نتائج الجدول أدناه استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيم ***t*** الجدولية مع قيم احصاءة اختبار *(ADF)* واحصاءة اختبار فيليب – بيرون *(PP)*. مما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على استقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني "**وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين المحددات الخمسة المقترحة ومؤشر الرفاهية الاقتصادية في مصر**".

جدول (6): نتائج اختبارات الاستقرارية لبواقي معادلة الانحدار المقدرة:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
	At Level	
		TTT
With Constant	t-Statistic	-4.4542
	Prob.	***0.0016***
		***

With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8930
	Prob.	***0.0028***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5151
	Prob.	***0.0001***
		***

النتائج ومناقشاتها:

وفقًا لنموذج الانحدار المقدر، تم العثور على محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر، بما في ذلك مستوى التشغيل ومعدل التضخم والاستثمار المحلي، ترتبط بشكل طردي مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية (EWI)، في حين يرتبط معدل وفيات الرضع والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عكسي بمستوى الرفاهية.

ومن بين المحددات، كانت جميعها معنوية عند مستوى 5%، في حين إن الاستثمار المحلي هو العامل الوحيد الذي له تأثير معنوي في مستوى الرفاهية عند مستوى دلالة 10 ٪. يشير أيضًا معامل التحديد للنموذج، وقيمته 0.98، إلى أن 98 ٪ من التغيرات في المتغير التابع (الرفاهية الاقتصادية) يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وتتفق نتائجنا إجمالا مع نتائج دراسة **Fleche, S., C. Smith and P. Sorsa (2011)**، والتي سوف نعتبرها مرجع للمقارنة، حيث أنها تستكشف محددات الرفاهية في 32 دولة هم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. **وتظهر النتائج، التي تتماشى مع الدراسات السابقة للرفاهية الشخصية، أنه (بخلاف الدخل) فإن الحالة الصحية، وعدم وجود عاطلين عن العمل، والعلاقات الاجتماعية مهمة بشكل خاص كمحددات للرفاهية مع بعض الاختلافات فقط بين البلدان.**[26]

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتفق في مجملها مع ما توصلنا إليه، وكان من أهمها:

- تعد الصحة من أهم محددات الرفاهية في جميع البلدان، ولكنها تظهر علاقة قوية بشكل خاص مع الرفاهية في البلدان ذات النسبة الأعلى من الأشخاص الذين يبلغون عن "سوء الصحة."
- البطالة لها تأثير سلبي كبير على الرفاهية الاقتصادية في العديد من البلدان، ولكن بشكل خاص في الدول حيث تكون إعانات البطالة كبيرة، واحتمال بقاء العاطلين عن العمل مرتفع نسبيا.
- حيثما كانت بيانات التضخم متاحة، يوجد ارتباط سلبي أقوى بالرفاهية، حينما يكون مؤشر أسعار المستهلكين مرتفع نسبيا، مقارنة به حينما يكون المؤشر منخفض (معدل التضخم منخفض).

1- العلاقة بين المستوى الصحي والرفاهية الاقتصادية:

يرتبط معدل وفيات الرضع بعلاقة طردية مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية. وتشير نتائج تقدير النموذج إلى أن انخفاض معدل وفيات الرضع بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مخصوم بمعامل جيني بمقدار (140 وحدة). *مما يعني أن التحسن في المستوى الصحي سوف يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية.*

2- العلاقة بين مستوى التشغيل والرفاهية الاقتصادية:

يرتبط معدل المشاركة في القوى العاملة بعلاقة طردية مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية. وتشير نتائج تقدير النموذج إلى أن ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مخصوم بمعامل جيني بمقدار (341 وحدة). *مما يعني أن انخفاض معدل البطالة سوف يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية.*

3- العلاقة بين معدل التضخم والرفاهية الاقتصادية:

يرتبط التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون) بعلاقة طردية مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية. وتشير نتائج تقدير النموذج إلى أن ارتفاع معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (49 وحدة). مما يعني أن ارتفاع معدل التضخم سوف يؤدي إلى تحسن الرفاهية الاقتصادية. **وتختلف هذه النتيجة مع الاتجاه العام لنتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.**

لطالما كان التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين على مدار العقود الماضية، **وما ميز هذه الظاهرة هو عدم اجماع الاقتصاديين على أثر محدد للتضخم على النمو الاقتصادي**، فبعض الاقتصاديين أمثال Mundell, 1965 و Tobin, 1965 و De Gregorio, 1996 ذهب إلى أن للتضخم آثار ايجابية على الاقتصاد، حيث أنه محفز للنمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي، حيث أن النقد بديل عن رأس المال، ويدفع بعجلة الاقتصاد الى التحرك المستمر، ومواكبة التزايد في الاسعار، وعلى ذلك فهو ظاهرة مترافقة مع النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي. وفي مقابل ذلك ذهب البعض إلى وجود آثار سلبية للتضخم على الاقتصاد، أمثال Fischcer, 1993 وGhosh Philips,1998، حيث إنه يعمل على كبت النمو الاقتصادي، من خلال تقييد كفاءة الاستثمار، وأيضا يعمل على تقييد رفاهية الافراد، وتناقص القدرة الشرائية للعملة، مما يؤثر على الميزة التنافسية للسلع المحلية، ومن ثم إلى انخفاض الانتاجية لدى الدولة.

ومن الدراسات التي اتفقت مع دراستنا الحالية، نذكر منها:

دراسة (Shapan Majumder, 2016) التي هدفت إلى التحقق من العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلاديش خلال الفترة (1975 – 2013)، وهذا باستعمال متغيرات معدل التضخم وعرض النقود والتحويلات كمتغيرات مفسرة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وقد أثبتت النتائج المتوصل إليها **وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.**[27]

دراسة (Girijasankar & chowdhury, 2001) التي تم من خلالها تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لأربعة دول جنوب آسيا (بنغلاديش، الهند، باكستان، سيريلانكا) خلال الفترة (1974 – 1997)، وقد توصل الباحثان إلى نتيجتين هامتين: أولهما، **وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي لجميع الدول الأربعة في المدى الطويل.** ثانيهما، أن حساسية التضخم للتغيرات في معدل النمو أكبر من حساسية النمو للتغير في معدلات التضخم.[28]

لقد توصلت دراسات عدة بأن التضخم يكون ذا اثار محدودة عند نسب معينة "عتبات" والتي عادة ما تكون منخفضة، وإذا زاد عن هذه المعدلات "العتبات" فإنه يبدأ في اظهار اثار سلبية على الاقتصاد، حيث إن التعرف على مقدار هذه "العتبة" يساعد في رسم السياسات الاقتصادية للدولة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المشاكل التي قد يفرضها التضخم عند زيادة معدلاته عن قيمة العتبة المقدرة.

وبخصوص الاقتصاد المصري نذكر واحدة من الدراسات الهامة التي تصدت لتقدير عتبة التضخم: دراسة (Kheir-El-Din & Abou-Ali, 2008) حيث تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التضخم والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك استنادا إلى بيانات سنوية للربع قرن الماضي. وباختبار الآثار غير الخطية للتضخم على النمو في مصر، تُلاحظ الدراسة أن التضخم، في حالة تثبيت كافة محددات النمو الأخرى، له آثار سالبة على النمو عند بلوغ الأول ١٥ % أو أكثر فقط. غير أنه يُلاحظ أن هذا الحد يتغير في نطاق فترة ثقة عريضة. وبناء عليه، فقد اقترحت الدراسة أن يقوم البنك المركزي المصري باستهداف معدل تضخم يتراوح بين ٩ – 12 %.[29] **ولقد اتضح أن متوسط معدل التضخم، خلال فترة الدراسة كان حوالي 10.1 %، مما يبرر تلك العلاقة الطردية، بين معدل التضخم ومؤشر الرفاهية الاقتصادية.**

4- العلاقة بين الاستثمار المحلي والرفاهية الاقتصادية:

يرتبط الاستثمار المحلي بعلاقة طردية مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية. وتشير نتائج تقدير النموذج إلى أن ارتفاع مستوى الاستثمار المحلي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مخصوم بمعامل جيني بمقدار (77

وحدة). *مما يعني أن الزيادة في مستوى الاستثمار المحلي يؤدي إلى تحسن في مستوى الرفاهية الاقتصادية.*

5- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الرفاهية الاقتصادية:

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية. حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن انخفاض صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مخصوم بمعامل جيني بمقدار (37 وحدة). مما يعني أن الانخفاض في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى تحسن في مستوى الرفاهية الاقتصادية. **وتختلف تلك النتيجة مع الاتجاه العام لنتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.**

لقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعد إيجابيا، وذلك لأن تدفق هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة، واستخدام أساليب الإدارة، والإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية، لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية، فضلا على زيادة الصادرات، عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرفع كفاءة الموارد البشرية، عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد. بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات.

في المقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد سلبيا، لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية، حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في الدولة الأم؛ إذ تعمل الشركات الأجنبية على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث، كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها ضد مخاطر الإنتاج والتقليد؛ كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص نموه، لاسيما أن الشركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، يشير أيضا أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى نفس النتائج الخاصة بدراستنا الحالية، نذكر منها:

دراسة (Saltz, 1992) بعنوان: "العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث". حيث اعتمدت الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ (75) دولة نامية، **وتوصلت إلى أن هناك "ارتباط عكسي معنوي" بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي** في الفترة ما بين (1980 – 1990).[30]

في دراسة لكل من "رفاه وأنوار" حول الاقتصاد الهندي للفترة: 1980 – 2012 **تبين وجود "علاقة عكسية بمعنوية إحصائية قوية" بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي**. وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في المدى البعيد نتيجة لتذبذبه، فضلا على تسارع انسحابه في ظل الأزمات، كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997[31].

وعلى نفس خطى الدراسات السابقة، توصلت دراسة "إيمان ناصف" **التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2010)** إلى أن **الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي**، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23%. وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى أن **الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية قد اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلية.**[32]

الاستنتاجات:

1. تظهر النتائج، التي تتماشى مع الدراسات السابقة للرفاهية الاقتصادية، أنه (بخلاف الدخل) فإن الحالة الصحية، ومستوى التشغيل، ومعدل التضخم، إضافة إلى الاستثمار المحلي والأجنبي تمثل العوامل الأساسية كمحددات للرفاهية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.
2. أن التضخم يكون ذا اثار محدودة عند نسب معينة "عتبات" والتي عادة ما تكون منخفضة، وإذا زاد عن هذه المعدلات "العتبات" فإنه يبدأ في اظهار اثار سلبية على الاقتصاد، ويكون للتضخم آثار سالبة على النمو وبالتالي الرفاهية الاقتصادية في مصر عند بلوغ الأول ١٥ % أو أكثر.
3. أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية الاقتصادية في مصر يعد سلبيا، حيث يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي، كما أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية يتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي وليس للتصدير للخارج.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بتحسين الحالة الصحية، ورفع مستوى التشغيل، إضافة إلى زيادة حجم الاستثمار المحلي، للنهوض بمستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطن المصري.

2. أن يقوم البنك المركزي المصري باستهداف معدل تضخم يتراوح بين ٩ – 12. حيث ثبت أن معدل التضخم يكون له آثار سالبة على النمو عند بلوغ الأول ١٥ % أو أكثر.
3. أن تهدف حملة ضبط الأوضاع المالية إلى إعادة هيكلة الأولويات في ميزانية الدولة، لخفض الإنفاق الجاري والاستفادة من مساحة أكبر للاستثمار العام، لدعم الرفاهية الاقتصادية.

الهوامش:

1. عبد الرحمن، اسماعيل، وعريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
2. العكيلي، طارق، الاقتصاد الجزئي، ط 2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000.
3. عريقات، حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الاسراء الخاصة، عمان، 1997.
4. جعاطة، أحمد زبير، "تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادي بين الريف والحضر العراقي خلال الفترة 1971م-1985م"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (10)، (1989م).
5. [1] UNDP Human Development Report (WWW.undp.org/ hdr 2001.
6. عمر، حسين، الرفاهية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1961م.
7. عوده، بشير هادي، الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس: دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد الرابع، العدد 14، 2004م.
8. حسين، منى يونس، الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت، 2010.
9. جوده، ندوه هلال، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980 - 2005، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006.
10. محمد وعوده، احمد جاسم، محمد حسن، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975 – 2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد (31)، 2014م.
11. Boland, Lawrence A. The Methodology of Economic Model Building Methodology after Samuelson. London; New York: Rutledge, 2000.
12. Kakawani, Nanak C., "Income Inequality and Poverty, Method of Estimation and Policy Applications", A world Bank Research Publication USA, (1980),.77-81
13. Davis, Kemal &others, General Equilibrium Models for Development policy, World Bank, research publication, Washington, 1986.
14. جوده، ندوه هلال، 2006، مرجع سابق.
15. جعاطة، أحمد زبير، 1989، مرجع سابق.
16. عبد الجواد، مصطفى خلف، الإحصاء الاجتماعي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
17. حسين، منى يونس، 2010، مرجع سابق.
18. الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
19. Teh, Cheryl. (2014). Wellbeing and Its Determinants: Case of Malaysia. Thesis for: Bachelor of Business (Hons) Finance and Economics. Taylor's University.
20. محمد وعوده، احمد جاسم، محمد حسن، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975 – 2011)، مجلة الغري

للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد (31)، 2014م.

21. Fleche, S., C. Smith and P. Sorsa (2011), "Exploring Determinants of Subjective Wellbeing in OECD Countries: Evidence from the World Value Survey", OECD Economics Department Working Papers, No. 921, OECD Publishing, Paris.
22. أحمد، يونس علي. (2010). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، (83)، ص: 278-307.
23. الجيوسي، أحمد موسى. "آثار العولمة في الرفاهية: تقدير اقتصادي إسلامي."، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج 17، ع 2، (2010)، ص: 325 - 330.
24. الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، م17، العلوم الزراعية (2)، ص: 161-205، (1425هـ/2005م)
25. المشهداني وشاوي، القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 1974 – 1994، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 24، العدد 68، 2002م.
26. Fleche, S., C. Smith and P. Sorsa (2011), OP. CIT.
27. Majumder, S. C., (2016). Inflation and Its Impacts on Economic Growth Of Bangladesh, American Journal Of Marketing Research 2 (1), 17 – 26.
28. Mallik, Girijasankar & Chowdhury, Anis. (2001). Inflation and Economic Growth: Evidence from Four South Asian Countries. Asia-Pacific Development Journal. 8 (1). 123 – 135.
29. Kheir-El-Din, Hanaa & Hala Abou-Ali, INFLATION AND GROWTH IN EGYPT: IS THERE A THRESHOLD EFFECT? ECES, Working Paper No. 135, June 2008.
30. Saltz S. Ira., (1992). The Negative Correlation Between Foreign Direct Investment and Economic Growth in The Third World: Theory and Evidence, Padova, CEDAM, 39 (7), 617 – 633.
31. رفاه عدنان نجم، أنوار سعيد إبراهيم، (2014)، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة 1980-2012، مجلة دراسات إقليمية، الاصدار 34، جامعة الموصل، العراق.
32. ناصف، إيمان عطية، (2016)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج: دراسة تحليلية وتطبيقية لقطاع الصناعة التحويلية المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 17، ع 2، ص 7-44.